

إنعكاسات معايير المحاسبة الدولية (IAS,IFRS) على بيئة معلومات التحليل المالي نيرة أسماعيل محمود الطحاوى

الملخص :

يعتبر نظام التحليل المالي جزءاً لا يتجزأ من نظم المعلومات المحاسبية والتى تُعد أحدى مكونات نظم المعلومات الإدارية التى تهتم بتوفير البيانات والمعلومات التى تؤثر على نشاطات المنشأة ككل ، وبناءً عليه فإن نظام المعلومات للتحليل المالي يقوم بإكتشاف المشكلات التى تعانى منها المنشأة ويصحح مسار اتها عقب اكتشاف أسبابها ، الأمر الذى يساعد ويمكن صناع القرار من إبعاد تلك المشكلات عن كاهل المنشأة ، وإيجاد الحلول المناسبة والملائمة لتلك المشكلات والتصدى لها ومعالجتها بطرق علمية ومنهجية حديثة ، وذلك بخلاف المعلومات المهمة والمؤشرات ذات الدلالة التى يُقدمها نظام معلومات التحليل المالي للمحل والأطراف المختلفة ذات الصلة بما يمكنهم من اتخاذ قرارات مالية سليمة خصوصاً ما يتعلق منها بتقييم الأداء وترشيد الاستثمارات ، كما أنها تمكّنهم من قياس القدرة المالية للمنشأة ومعرفة مدى كفاءة الأدارة وإلى أى مدى تقوم المنشأة باستغلال مواردها الاقتصادية .

وعلى الجانب الآخر فإن اتباع المنشآت لمعايير المحاسبة الدولية فى إعدادها لقوائمها المالية تُمكّنها من تحسين وتطوير الأنظمة المحاسبية المتبعة وتجعلها قادرة على توفير المعلومات الضرورية بصورة صحيحة ودقيقة وفي الوقت المناسب ، الأمر الذى ينعكس إيجابياً على مخرجات عملية التحليل المالي وعلى تحسين جودة المعلومات اللازمة لتخذى القرارات لدورها الفعال في اتخاذ القرارات المالية . وبناءً على ما سبق يمكن القول بأن التحليل المالي يُعد بمثابة عملية دقيقة ومدروسة تسعى إلى تعزيز القرارات التي أثبتت القوائم المالية نجاحها ، وتعديل القرارات التي ثبّين وجود ثغرات فيها ، وأن التحليل المالي يعتبر نظاماً لتشغيل البيانات والمعلومات

بهدف مساعدة متخذ القرار في التوصل إلى حقيقة الوضع المالي للمنشأة وتقدير أدائها والتتبؤ بمستقبلها ، ولا يتم ذلك إلا باتباع معايير المحاسبة الدولية والمتعارف عليها .

Abstract:

The financial analysis is an integral part of the accounting information systems, which is one of the components of management information systems concerned with the provision of data and information that affect the activities of an enterprise as a whole , Accordingly, the information system for the analysis is the discovery of financial problems dogging established and corrects its tracks after the discovery of causes, which can help decision-makers to keep these problems from the burden of property , And the creation of appropriate and adequate solutions to these problems be addressed and addressed in ways that modern scientific and systematic , And unlike the important information and indicators of significant information system provided by the financial analysis of the shop and the various relevant parties so that they can make sound financial decisions, especially with regard to the performance evaluation and rationalization of investments, as it enables them to measure the ability of financial , And on the other side of the following facilities to international accounting standards in the preparation of its financial statements to enable them to improve and develop the accounting systems used and make them able to provide the necessary information properly and accurately and in a timely manner , Which will reflect positively on the outcomes of the process of financial analysis and improve the quality of information for decision-makers for their effective role in taking financial decisions.

أولاً : المقدمة

يُعد تقييم أداء القطاع الصناعي إنعكاساً لمدى حيوية الوضع الاقتصادي في الدولة ، حيث يحتل الأداء المالي لمنظمات الأعمال الصناعية مكانة بارزة باعتباره أهم الآليات التي تُستخدم في عمليات التحليل المالي ، ومن ثم يلعب التحليل المالي للقواعد المالية الخاصة بمنشآت القطاع الصناعي دوراً كبيراً لا يمكن تجاهله في عملية التطور الاقتصادي في أي دولة ، نظراً لأن التحليل المالي يُعد أحد الوسائل التي توفر المعلومات عن المنشآت بحيث يتم الاستفادة من هذه المعلومات عند التعامل في السوق المالية التي تتعامل معها المنشأة ، ولا يقتصر دور التحليل المالي على توفير المعلومات فقط بل يتعداً حيث يُستخدم التحليل المالي في توفير عدد من المؤشرات الملائمة لتقييم أداء المنشآت التي يتعامل معها المستثمرون أفراداً كانوا أو منشآت .

وإدراكاً لأهمية الدور المحوري للتحليل المالي في تقييم أداء المنشآت الصناعية بشكل عام والأداء المالي على وجه التحديد ، كان لابد من دراسة التحليل بأستخدام النسب المالية باعتبارة أحدى الوسائل المهمة والأكثر شيوعاً التي تستخدماها المنشآت الصناعية في قياس قدراتها على استمرار أنشطتها الاقتصادية وتوسيعها من خلال التناسق والتفاعل بين الموارد المتاحة للمنشأة وإستخدامها بشكل أمثل لتحقيق الجودة العالية في الانتاج بأقل الجهد والتكاليف ، لذلك فإن التحليل المالي بإستخدام النسب المالية يُعد من الأدوات الرقابية الهامة التي تمارسها المنشأة لقياس مجالات أدائها وكشف مواطن القوة والضعف ، فضلاً عن أنها مؤشر هام للتعرف على المركز المالي والائتماني للمنشأة .

وعلى الجانب الآخر لا يمكن أغفال إنه لكي يحقق التحليل المالي دوره في تقييم أداء المنشآت الصناعية كان لابد من قيام هذه المنشآت بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IAS,IFRS) ، وذلك يرجع إلى أن الهدف الرئيسي من دراسة تلك المعايير يتمثل في إستبعاد التناقضات بين بيانات القوائم المالية بحيث تكون قابلة للمقارنة ومن ثم تكون غير مضللة ، وبالتالي تعمل تلك المعايير على توفير بيئة معلومات جيدة للتحليل المالي ، الأمر الذي يؤدى بدورة إلى إتخاذ قرارات رشيدة .

ثانياً : طبيعة المشكلة

تمثل القضية البحثية لهذا البحث في دراسة مدى ملائمة معايير المحاسبة الدولية (IAS, IFRS) في توفير بيئة معلومات مناسبة للتحليل المالي نظراً لإنها قد أصبح من الضروري إعداد المعلومات والبيانات المالية والمتمثلة في بنود القوائم المالية موضع التحليل المالي وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية ، حيث تعمل تلك المعايير على توفير معلومات وبيانات مالية موحدة تمكن من تحديد المراكز المالية وأتخاذ القرارات من خلال تبادل بيانات المنشآت الاقتصادية بحيث يسهل إجراء المقارنات عليها ومن ثم تسمح تلك المعايير بإمكانية مقارنة التقارير المالية للمنشآت .

ثالثاً : أهداف البحث

حيث تتمثل أهداف البحث في التالي :

الوقوف على بعض الدراسات السابقة عن طبيعة العلاقة بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة (IFRS) وجودة بيئة معلومات التحليل المالي .

تسلیط الضوء على إسهامات معايير المحاسبة الدولية (IAS, IFRS) في توفير بيئة معلومات مناسبة للتحليل المالي وكذلك توضيح تأثير تلك المعايير على جودة المعلومات المحاسبية.

رابعاً : أهمية البحث

حيث تترجم أهمية البحث إلى الأعتبارات التالية:

من الناحية الأكademية : بالرغم من وجود الدراسات التي تناولت موضوع التحليل المالي إلا أنها لم تتناول بعد دور معايير التقارير المالية الدولية الحديثة (IFRS) في توفير بيئة المعلومات المناسبة للتحليل المالي .

من الناحية الميدانية : هناك حاجة واضحة إلى الدراسات الميدانية في مجال معايير التقارير المالية الدولية الحديثة ومدى ملائمتها في توفير بيئة معلومات مناسبة للتحليل المالي .

ولذلك ترجع أهمية هذا البحث للأعتبارات الآتية :

١. ضرورة دراسة إسهامات معايير التقارير المالية الدولية الحديثة (IFRS) في توفير بيئة معلومات مناسبة للتحليل المالي .
٢. تزaid أهمية معايير التقارير المالية الدولية الحديثة (IFRS) خاصة في الآونة الأخيرة لما لها من آثار إيجابية على جودة المعلومات المحاسبية .

خامساً : فروض البحث

في ضوء ما سبق فيمكن أن تُشتق الفروض الآتية منها :

الفرض الأول :

لا توجد فروق معنوية بين عينة الدراسة حول مدى إمكانية معايير التقارير المالية الدولية الحديثة (IFRS) على توفير بيئة معلومات مناسبة للتحليل المالي .

الفرض الثاني :

لا توجد فروق معنوية بين عينة الدراسة حول الدور الذي تلعبه معايير المحاسبة الدولية (IAS,IFRS) في تحسين جودة المعلومات المحاسبية .

سادساً : منهج البحث

في ضوء طبيعة المشكلة وتحقيقاً لأهداف البحث وإجراء إختبارات الفروض أعتمدت الباحثة على منهجين أساسيين في إعداد البحث وذلك على النحو التالي :

١- المنهج الاستقرائي :

اعتمدت الباحثة على هذا المنهج في إعداد الإطار النظري للدراسة وصياغة مشكلة وفرض البحث من خلال الإلقاء وإستقراء بعض الكتابات والدراسات التي تناولها الفكر المحاسبي وذلك بإتباع أسلوب الدراسة المكتبية والإلقاء على المراجع العربية والأجنبية وخاصة في مجالات المحاسبة والتمويل والاستثمار ، لدراسة النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات والاستفادة منها في اختبارات الفروض المتعلقة بمدى ملاءمة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وتأثيرها على المؤشرات المالية الخاصة بالتحليل المالي ثم إنعكاسات هذه الآثار على القدرة التنبوية للمعلومات المحاسبية للتنبؤ بأسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية زيادة أو نقصاناً .

٢- المنهج الاستباطي :

أتبعت الباحثة هذا المنهج بهدف الكشف عن النتائج المنطقية المترتبة على اختبارات الفرض الأساسية للبحث ، وكذلك لمحاولة الربط بطريقة منطقية لتحليل العلاقة بين تطبيق معايير المحاسبة الدولية وملاءمة المعلومات المالية الناتجة عن هذا التطبيق لبيئة التحليل المالي ثم دراسة إنعكاسات تلك المعلومات على التنبؤ بأسعار الأسهم بسوق الأوراق المالية وذلك من خلال إجراء الدراسة الميدانية لتأكيد اختبار فروض البحث مع ما توصلت إليه نتائج الدراسات النظرية .

سابعاً : تقسيمات البحث

القسم الأول : الإطار النظري للبحث :

يتناول كيفية الاستفادة من إتباع معايير المحاسبة الدولية أثناء القيام بعملية التحليل المالي في المنشآت الاقتصادية وذلك من خلال دراسة النقاط التالية : تطور معايير المحاسبة الدولية (IAS- IFRS) ، آثر توجة معايير المحاسبة نحو القيمة

العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وأخيراً عرض وتحليل الدراسات السابقة عن طبيعة العلاقة بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة (IFRS) وجودة بيئة معلومات التحليل المالي.

القسم الثاني : الدراسة التطبيقية

يتناول عينة الدراسة وأساليب جمع وتحليل البيانات وإختبارات الفروض والنتائج والتوصيات

القسم الأول : الإطار النظري للبحث :

تطور معايير المحاسبة الدولية (IAS- IFRS) :

إن استخدام معايير المحاسبة الدولية عند إعداد وتجهيز القوائم و البيانات المالية أصبح مطلبا أساسيا و ضرورة لمختلف الأطراف متمثلة في مراجع الحسابات نفسه والمجتمع المالي وإدارة المنشأ و الحكومة.. الخ ، حيث أصبحت معايير المحاسبة الدولية مرجعاً لا غنى عنه لىسترشد به المهنيون في جميع أنحاء العالم عامة ، وفي دول العالم الثالث على وجه الخصوص حيث لا يتواجد في معظم تلك الدول معايير محلية تحكم الممارسات المهنية فيها .

من الجدير بالذكر أن المعايير المحاسبة الدولية لم تظهر في منشآت الدول المتقدمة مرة واحدة وبشكل واضح كما هي عليه الآن ، بل إن لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASC) انتهت في البداية منهج التبعية في تطوير المعايير، اذ كانت حتى سنة 1997 تُكلِّف أي من المجالس الوطنية بإعداد مشروع معيار دولي، أو تختار معالجة محاسبية تبناها من قبل أي من المجالس الوطنية وتحاول أن تجد لها قبولاً من أعضائها كما هي أو بعد ادخال تعديلات بسيطة ثم تصدر بها معياراً محاسبياً دولياً . وبدأ القبول العالمي من جانب منشآت مالية عالمية في أواخر التسعينات ، وأتت

ضغوط هذه الهيئات ثمارها باعادة هيكلة اللجنة في 2001 كهيئة مستقلة دورها ابتكاري لتطوير معايير دولية جديدة.

ويرتبط نظام المعايير المحاسبية الجديدة بالجانب المالي للمنشآت أكثر منه بالجانب المحاسبي . حيث يلاحظ دوماً، أن كل عنصر مُطالب تسجيله بقيمة الحقيقة ، وكثيراً ما تستبعد تلك القيمة المحاسبية المعمول بها سابقاً في الأنظمة المحاسبية القديمة ونذكر منها PCN (المخطط المحاسبي الوطني) ، إضافة إلى اهتمامه بالتحليل المالي ، أما عن أهم وثائق التحليل المالي فتمثل القوائم المالية وسيلة الإدارة الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة المنشأة . فمن خلال القوائم المالية يمكن لتلك الأطراف التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي المنشأة وما حققته من نتائج كما تمثل القوائم المالية الناتج النهائي للعملية المحاسبة والتي تصف العمليات المالية للمنشأة .

ولمعرفة التطور الحادث في معايير المحاسبة الدولية لابد من مناقشة عدة نقاط رئيسية وهي كالتالي :

- مفهوم المعيار المحاسبي .
- أهمية وضع المعايير المحاسبية الدولية .
- الهيئات المسؤولة عن إصدار المعايير المحاسبية الدولية .

ويعرف المعيار المحاسبي بإنة عبارة عن "بيان كتابي تصدره هيئة تنظيمية رسمية محاسبية أو مهنية ويتعلق هذا البيان بعناصر القوائم المالية أو بنوع من العمليات أو الأحداث الخاصة بالمركز المالي ونتائج الأعمال ، ويحدد أسلوب القياس أو العرض أو التصرف أو التوصيل المناسب ".

كما يلاحظ إنـة على المستوى العالمي اتجـه عدد كبير من دول العالم إلى تنـظيم السياسـة المحاسبـية لها من خـلال عـدة إـجراءـات أهمـها إـصدار مـعايـير المحـاسبـة والـمراجعة ، وقد شـملـت تلك المـعايـير تحـديد الإـطار الفـكري للمـحاسبـة بـحسب الـظروف الـبيـئـية للـدولـة ، وقد تـرـتـبـ علىـ هـذا التـغـيـيرـ ماـ يـليـ :

- تحول اهتمام الأجهزة والهيئات المحاسبية إلى الاهتمام بتحديد أهداف المحاسبة ومفاهيمها وحدودها والخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية، هذا إلى جانب صياغة المعايير أو الضوابط المنظمة لأهم المعالجات المحاسبية بما يتلاءم مع الظروف البيئية لكل دولة.
- تحول الاهتمام من مجرد اعتبار المحاسبة أداة تسجيل وتبويب وتلخيص عمليات المنشأة إلى اعتبار المحاسبة نظام معلومات متكامل، ووسيلة قياس وإيصال معلومات متعددة عن نشاطات المنشأة بحيث تقي إلى أكبر حد ممكن باحتياجات قطاعات عديدة من المستفيدين لمعلومات متنوعة يحتاجونها لأغراض الاستثمار والتمويل والتقييم.
- ويرجع الاهتمام مؤخرًا بالمحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة الدولية للعديد من الأسباب منها:
 - تضاعف المعاملات التجارية بين منشآت الأعمال الدولية .
 - تضاعف وتطور وتتنوع المنشآت الدولية .
 - تضاعف الاستثمارات بين مختلف الدول الأجنبية خلال الفترات السابقة وأحتمالية تضاعفها في الفترات اللاحقة.
 - الحاجة إلى المعايير الدولية لتكون أساس يتم الاسترشاد بها في العمليات التجارية .
 - العملات الأجنبية وسرع التبادل بين دول العالم والمنشآت .
 - ظهور المنظمات المحاسبية الدولية وإشراكتها في المحاسبة الدولية .

وتكون أهمية وضع معايير محاسبية في ضمان تجانس وتوحيد المعلومات المحاسبية وإضفاء المصداقية عليها وذلك بهدف تحكيم عادل بين مصالح فئات مختلفة والتي هي في الأساس غير متتجانسة ومن هنا يلاحظ بأن الحاجة إلى المعايير المحاسبية الدولية تأتي من خلال :

- تحديد وقياس الأحداث المالية للمنشأة .
- إيصال نتائج القياس إلى مستخدمي القوائم المالية .
- تحديد الطريقة المناسبة لقياس .
- اتخاذ القرارات المناسبة وفي الوقت المناسب .

ولذلك فإن غياب المعايير المحاسبية سوف يؤدي حتماً إلى :

- استخدام طرق محاسبية قد تكون غير سليمة .
- اختلاف الأسس التي تحدد وتعالج العمليات والأحداث المحاسبية للمنشأة .
- صعوبة اتخاذ قرار داخلي أو خارجي من قبل المستفيدين والمعنيين .

كما تمثل أهم الهيئات المسؤولة عن إصدار المعايير المحاسبية الدولية في التالي :

١. لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC)
٢. مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)

وفيما يلى سوف يتم تناول هذه الهيئات بنوع من التفصيل :

١-لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) :

ظهرت اللجنة الدولية لأصول المحاسبة إلى الوجود عام 1973 كثمرة للإتفاقيات التي عقدت بين الجمعيات المحاسبية المهنية لعشر دول هي " أستراليا، كندا، فرنسا، اليابان، المكسيك، هولندا، بريطانيا، إيرلندا، الولايات المتحدة الأمريكية

" ، ومقرها العاصمة البريطانية لندن ، وهي منظمة مستقلة تهدف إلى إعداد معايير يمكن استخدامها من قبل المنشآت لإعداد القوائم المالية في جميع أنحاء العالم .

وقد أصدرت هذه اللجنة (IASC) 41 معياراً محاسبياً دولياً قبل أن يتم إعادة هيكلتها ، وبعد مراجعات عديدة لتلك المعايير فقد بقي 34 معيارا ، كما أصدرت العديد من التفسيرات ، والتي بلغت ٣٣ تفسيرا حتى عام ٢٠٠١ .

وقد كان الهدف من تأسيس لجنة معايير المحاسبة الدولية منذ نشأتها وحتى إعادة هيكلتها في عام " ٢٠٠١ " محددا في الآتي :

١. صياغة ونشر المعايير المحاسبية التي ينبغي مراعاتها لما فيه المصلحة العامة عند عرض البيانات المالية والسعى لجعلها مقبولة ومعهودا بها على نطاق عالمي.
٢. العمل بوجه عام على تحسين الأنظمة والمبادئ المحاسبية لعرض البيانات المالية.
٣. مناقشة القضايا المحاسبية الوطنية فيما بين الدول المشاركة على نطاق دولي .
٤. طرح أفكار محاسبية يمكن تبنيها وإصدارها كمعايير دولية تخدم المصلحة العامة.
٥. تحقيق قدر من التوافق بين الممارسات المحاسبية فيما بين الدول المشاركة يسمح بالقابلية للمقارنة.
٦. العمل على تحقيق قدر من القبول الدولي لما يصدر عن اللجنة من معايير.

ويوافق أعضاء اللجنة على دعم هذه الأهداف بالتعهد بنشر كافة معايير المحاسبة الدولية التي يصدرها المجلس في بلدانهم من أجل :

١. التأكد من أن البيانات المالية المنصورة مطابقة لمعايير المحاسبة الدولية والإصلاح عن حقيقة هذه المطابقة .
٢. إقناع الحكومات والهيئات المعنية بصياغة المعايير بأن البيانات المالية المنصورة يجب أن تكون مطابقة لمعايير المحاسبة الدولية من جميع النواحي.

٣. التأكيد من أن مراقبى الحسابات مقتنعون بأن البيانات المالية مطابقة لمعايير المحاسبة الدولية وذلك عن طريق مراجعة الحسابات وكذا الإفصاح عن واقع هذه المطابقة.

٤. تشجيع قبول ومراجعة معايير المحاسبة الدولية على الصعيد الدولى.
٥. تطوير مجموعة من معايير المحاسبة العالمية، ذات النوعية الجيدة والقابلة للفهم والتطبيق، لمساعدة المشاركين في أسواق رأس المال العالمية ومستخدمين آخرين في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

مجلس معايير المحاسبة الدولية : IASB

وقد أعيدت هيكلة لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) لتصبح تحت اسم مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) وذلك عام ٢٠٠١ ، ويقوم هذا المجلس (IASB) بأعمال لجنة معايير المحاسبة الدولية ويتختلف عن لجنة معايير المحاسبة الدولية وهي الهيئة السابقة له في عدة مجالات رئيسية منها :

- يختلف أعضاء مجلس إدارة لجنة معايير المحاسبة الدولية عن أعضاء مجلس إدارة مجلس معايير المحاسبة الدولية والذين يمثلوا أفراد يتم تعينهم على أساس المهارة الفنية والخبرة أكثر من كونهم ممثلين لهيئات محاسبة محلية محددة أو منظمات أخرى .
- ينعقد عادة مجلس إدارة مجلس معايير المحاسبة الدولية مرة كل شهر خلافاً لمجلس إدارة لجنة معايير المحاسبة الدولية الذي يجتمع قرابة أربع مرات فقط خلال السنة .
كما يقوم هذا المجلس بمهام تطوير معايير المحاسبة الدولية ، حيث إنتمى المعايير الدولية التي أصدرتها اللجنة السابقة (IASC) .

وقد بدأ المجلس بإصدار المعايير للتقارير المالية (IFRS) لكي يتم تميزها عن المعايير الدولية السابقة ، ويعكس هذا التغيير من (IAS) إلى (IFRS) رغبة (IASB) في توسيع رقعة نشاطه إلى المعلومات المالية عموماً بحيث لا يتم الإقصار

على التوحيد المحاسبي فقط ، وأصبحت المعايير التي يصدرها تحت إسم المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية " IFRS " عوضا عن " المعايير المحاسبية الدولية " IAS .

ولقد أصدر المجلس ثمانية معايير إبلاغ مالي IFRS حتى عام ٢٠٠٩ ، و يجب الإشارة إلى أنه قام بإصدار معيار خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عام ٢٠٠٩ ، كما أنه أصدر المعيار IFRS٩ والذي يحل محل IAS٣٩ ، وأستمر المجلس في إصداراته إلى أن وصل عدد معايير الأبلاغ المالي حالياً إلى ثلاثة عشر معيار محاسبي .

١- آثر توجة معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

لقد استخدمت التكلفة التاريخية لعدة عقود كمبدأ سائد للقياس المحاسبي، ثم بُرِزَ من ينادي باستخدام القيمة العادلة كأساس للقياس والأفصاح بالقوائم المالية وذلك من خلال كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) وذلك بإصدار وتعديل العديد من معايير المحاسبة والتي تركز في مضمونها على القيمة العادلة.

فبرغم من إن حقيقة التكلفة التاريخية التي تمثل الواقع الفعلي للحدث وقت وقوعه لحظة التبادل ليست موضع شك في دققها وصحتها لحظة الاكتساب أو التملك ، ولكن ظهر التشكيك في سلامة المبدأ بعد التملك أو حدوث الحدث، إذ تصبح القيمة المسجلة شيئاً من الماضي، الذي ينحرف قليلاً أو كثيراً عن قيمته الحالية. من هنا بدأت انتقادات لمبدأ التكلفة التاريخية ، حيث إن الظروف الاقتصادية تتسم بالحركة الديناميكية المتغيرة والمتقلبة بشكل دائم، وتتغير القدرة الشرائية لوحدة النقد بتغير هذه الظروف في الحالات المختلفة ، ومن ثم تم التوجه للقيمة العادلة.

ونتيجة لذلك، فقد بدأت الهيئات المحاسبية الدولية والمحلية بالبحث عن بديل لتعطية الثغرات الناتجة عن تطبيق التكلفة التاريخية، خاصة في معالجة الأدوات

المالية ومشتقاتها، حيث تم التحول إلى مفهوم القيمة العادلة الذي أصبح أساساً ومقاييساً هاماً للاعتراف وللقياس وللإفصاح عند المعالجة المحاسبية للعمليات المالية . وظهر ذلك التحول بصورة واضحة في معظم معايير المحاسبة الدولية والتي أطلق عليها بعد ذلك معايير التقارير المالية الدولية الحديثة (IFRS) .

وفيما يتعلق بالخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية يتضح أن كلاً من مدخل التكفة التاريخية والقيمة العادلة له إيجابياته وسلبياته على تلك الخصائص . فالرغم من تأييد مستخدمي البيانات المالية لمبدأ التكفة التاريخية ، إلا أنهم يرون أن هناك فائدة كبيرة لإظهار بنود من الأصول والالتزامات بالقيمة العادلة في تزويد مستخدمي المعلومات المحاسبية بمعلومات مفيدة في تقدير القيمة السوقية للمنشأة .

وهناك بعض الانتقادات لمحاسبة القيمة العادلة بعد ظهور معيار المحاسبة الأمريكي (SFAS 133) حول محاسبة المشتقات المالية ، وتمحورت هذه الانتقادات حول الأثر الذي يلعبه القياس الدوري والمنتظم لتحركات السوق على أصول والالتزامات المنشأة ، وهو ما سيؤدي إلى حدوث تقلبات في الدخل ، والذي ينتج عنه تغيير متعدد في القوائم المالية .

وفي المقابل يعتقد أنصار القيمة العادلة بأن التغيير يمكن أن يكون ثمناً لثقة المستثمر ، وبالنسبة لموثوقية القيمة العادلة مقارنة مع محاسبة التكفة التاريخية فإنها تكون موثوقة بها وملائمة في اليوم الذي تسجل فيه . وإن كل من أنصار ومؤيدي القيمة العادلة والتكفة التاريخية، يوافقون على أن صفت الموثوقية والملاعنة على درجة كبيرة من الأهمية، ولكن أنصار القيمة العادلة يركزون على الملاعنة، بينما أنصار التكفة التاريخية يضعون تركيزاً أكبر على الموثوقية أو الموضوعية ، ولذلك تبدو المحاسبة على أساس القيمة العادلة " أكثر ملاءمة لاحتياجات المستخدمين .

ولم يكمل المعيار المحاسبي الأمريكي رقم 157 والذي بدأ تطبيقه بعد ١٥ نوفمبر ٢٠٠٧ م بعنوان قياس القيمة العادلة Fair Value Measurement سنته الأولى، والذي كان يبدو مثالياً وتطوراً هائلاً في الفكر المحاسبي - لكنه ولد في غير

أو انه - حتى بدت حوله خلافات شديدة وتم تعليقه من قبل هيئة تنظيم وتداول الأوراق المالية الأمريكية SEC على أثر ما وجه إليه من اتهامات بالضلوع في إفلاس البنوك ومؤسسات الاستثمار الأمريكية، بعد أن شهد العالم خلال عام ٢٠٠٨ م أزمة مالية عالمية غير مسبوقة في الآثار والنتائج وتم اتهام معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة بأنها تعد من أهم أسباب نشوء تلك الأزمة.

انطلاقاً من الحقائق السابقة، تتبع أهمية الاطلاع على المعايير المحاسبية الحديثة والموجهة نحو القيمة العادلة، للوقوف على الأسباب التي أدت إلى ذلك التوجه واستبطاط الآثار التي ستنعكس على مستخدمي المعلومات المالية الذين يتوقعون أن تكون المعلومات المنشورة والفصح عنها في التقارير المالية متصفة بالصحة والدقة والموثوقية حتى تكون ملائمة لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية . فمستخدمو المعلومات المالية يتساءلون عن المدى الذي يستطيعون فيه الاعتماد والوثق بهذه المعلومات، حيث أن الكثير منهم أصبح على علم بأن المعلومات المالية تستند إلى مفاهيم ومبادئ قد تتشوبها كثير من العيوب والتقديرات، التي يجعلها أقل موثوقية لذا فقد اتجهوا إلى استخدام محاسبة القيمة العادلة.

٢- عرض وتحليل الدراسات السابقة عن طبيعة العلاقة بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة (IFRS) وجودة بيئة معلومات التحليل المالي : أولاً : الدراسات العربية :

(١) دراسة (د. يحياوي مفيدة ، د. عريف عبد الرازق ، ٢٠١١) .

حيث أستهدفت الدراسة معرفة أثر المعايير الدولي (IAS-IFRS) على التحليل المالي بالمنشأ حيث تم اختيار اسلوب التحليل المالي سعياً للفت النظر لهذا الاسلوب التقييمي والذي تنتهجه المنشآت ولكن بطريقه غير علميه ، ولأبراز كيفية مساهمته في تحسين الاداء الاقتصادي خاصة وأن هذه المساهمه مازالت نسبية وضعيفه نتيجة عدم تطبيقه بفعاليه ، وبعرض تغيير النظره حول هذا الموضوع لتحقيق الأهداف المرجوه من تطبيقه والتي من بينها تحسين أداء المنشآت الاقتصادي

، خاصة مع ظهور معايير المحاسبة الدولية ، وتناولت الدراسه التحليل المالي بواسطة جدول التدفقات النقدية حيث يعتبر كشف التدفق النقدى عبارة عن مجموع المعاملات النقدية الداخله ومجموع المعاملات النقدية الخارجه خلال فترة معينه ، وبهذه الصوره التحليليه سوف تكون هذه الكشوفات مفيده جداً للإداره الماليه فى دراستها حركة الأموال التي حصلت فى الفترات الماضيه .

وتوصلت الدراسه الى :

- أن اعتماد (IFRS) ستسهل عملية التحليل للأسباب التالية :
 - هناك تحسناً في كيفية الأخذ بعين الاعتبار للأصول ، ففى إطار المعيار IAS36 فإن تحديد قيمة الأصول تتم على الأقل مره سنوياً ، مما يقلل من خطر التقييم الزائد للأصول.
 - يقدر المعيار IAS16 بأنه يمكن للمنشأ إعادة تقييم الأموال المنقوله سنوياً بقيمتها السنوية.
- أن التحليل المالي بواسطة جدول التدفقات سيصبح غنياً جداً ، فإذا كان بعض المحللين حالياً يركزون على حساب النتيجه فإن معايير IAS-IFRS تعيد النظر فى النتيجه ، وعليه فإن التحليل المالي بواسطة جدول التدفقات يسمح بال التالي :
 - تقييم تدفق الخزينه التشغيلي الشيء الذى يسمح بقياس الخزينه الناتجه من النشاط ، حيث ان بقاء واستمرارية المنشأ هو مربوط بقدرتها على توليد وإيجاد فائض فى الخزينه من نشاطها.
 - تقييم المجهود المبذول فى الإستثمار أثناء فترة التحليل ، بحيث تظهر مدى دوريه نفقات الإستثمار أو انها موسميه .

► من جانب التمويل ، ف يتم البحث فيما إذا كان تدفق الخزينة كافياً لتسديد الفروض طويلة الأجل .

► مراقبة عملية تحصيل المنشأة لحقوقها وذلك لأن أي تأخير سوف يؤدي إلى اختلال في توازن الخزينة .

. (٢) دراسة (د. أحمد حلمى جمعة ، ٢٠١١).

حيث أستهدفت الدراسة تقييم مدى تأثير استخدام محاسبة القيمة العادلة في ضوء المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على البيانات والمؤشرات المالية للمنشآت في سوق عمان المالي بين الفترة من ١٩٨٩-٢٠٠٠ والفترة من ٢٠٠١-٢٠١٠ ، ووجد أن الدراسة قامت على الفروض التالية :

١. لا يوجد إختلاف ذو معنوية في البيانات المالية بين الفترة من ١٩٨٩-٢٠٠٠ والفترة من ٢٠٠١-٢٠١٠ يعزى إلى تطبيق محاسبة القيمة العادلة في إعداد البيانات المالية للمنشآت وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية .
٢. لا يوجد إختلاف ذو معنوية في المؤشرات المالية بين الفترة من ١٩٨٩-٢٠٠٠ والفترة من ٢٠٠١-٢٠١٠ يعزى إلى تطبيق محاسبة القيمة العادلة في إعداد البيانات المالية للمنشآت وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية .
٣. وقامت الدراسة بالتطبيق على عينة تضم عدد من الشركات العامة المساهمة الأردنية خلال الفترات من ١٩٨٩-٢٠٠٠ ، ٢٠٠١-٢٠١٠ .

وتوصلت الدراسة إلى التالي :

- لقد بيّنت الدراسة التطبيقية إن هناك اختلافات في البيانات المالية بين الفترة من ١٩٨٩-٢٠٠٠ وال فترة من ٢٠١٠-٢٠٠١ تعزى إلى تطبيق محاسبة القيمة العادلة في إعداد البيانات المالية الشركات العامة المساهمة الأردنية .
- لقد بيّنت الدراسة التطبيقية إن هناك اختلافات في المؤشرات المالية بين الفترة من ١٩٨٩-٢٠٠٠ وال فترة من ٢٠١٠-٢٠٠١ تعزى إلى تطبيق محاسبة القيمة العادلة في إعداد البيانات المالية الشركات العامة المساهمة الأردنية .

ثانياً : الدراسات الأجنبية :

(١) دراسة (Tan H & Others, 2011)

حيث أستهدفت الدراسة التعرف على تأثير اعتماد (IFRS) على مجموعة واحد معينه من المستخدمين للبيانات المالية وهم (المحللين الماليين الأجانب) وذلك من خلال المقارنه بين البلدان ، وتناولت الدراسة أهمية محاسبه المواتمه أى توحيد المحاسبه على المستوى الدولى وفيها يتم تجميع قائمه المركز المالى وقائمه الدخل فى قائمه واحد ويتم تطبيق المعايير الدوليه (IFRS-IAS) على هذه القائمه ، ووجد أن الدراسة قامت على الفروض التاليه :

١. تزايد التغطيه من قبل المحللين الاجانب وتحسن دقه توقعاتهم بالنسبة لارباح فى ظل اعتماد (IFRS) .
٢. تزايد دقة توقعات المحللين الماليين الاجانب فى ظل اعتماد (IFRS) فى البلدان التي لديها مستوى عالى من الانفاذ القانونى .
٣. تزايد دقة توقعات المحللين الماليين وخاصة ذوى الخبرات السابقة فى ظل اعتماد (IFRS) عن المحللين الماليين المستجددين .

وcameت الدراسة بالتطبيق على عدد من المحللين المتميزين من ٣٨ بلدًا كعينه وتم ذلك في ظل أعتماد (IFRS) وذلك خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٧ . وتوصلت الدراسة إلى التالي :

- تمثل أهمية محاسبة المواتع فى انها تمكن من اجراء المقارنات بين البيانات المالية بكل سهولة ويسرا وبالذالى تخفض تكلفة الحصول على المعلومة بالنسبة للمحللين الماليين فى المنشآت فى البلدان الأخرى .
- تتحسن دقة توقعات المحللين الماليين الاجانب فى ظل أعتماد (IFRS) .
- أن أعتماد (IFRS) يجذب ويستقطب المحللين الاجانب ولاسيما الذين لديهم الخبره السابقة مما يؤدى الى زيادة دقة توقعاتهم .
- تتحسن دقة توقعات المحللين الماليين الاجانب فى ظل أعتماد (IFRS) فى البلدان التي لديها مستوى عالى من الانفاذ القانونى .

. (دراسة (Cordazzo M, 2012) .

حيث أستهدفت الدراسة التعرف على حجم التغيرات الحادثة فى حجم بعض المؤشرات المالية الرئيسية وذلك عقب إتباع المنشآت الألمانية والإيطالية معايير (IFRS) نظراً لحتمية حدوث تأثير على حجم تلك المؤشرات نتيجة للتغيرات الحادثة في المعالجات المحاسبية المختلفة تحت إطار مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً (GAAP) والتي هي مشتركة في الغالب في المنشآت الألمانية والإيطالية وكذلك معايير الأبلاغ المالي الدولي (IFRS) ، وتناولت الدراسة تأثير إعتماد المنشآت الألمانية والإيطالية معايير (IFRS) على الوضع المالي للمنشآت وكذلك تأثيرها على بنود القوائم المالية - الميزانية العمومية وقائمة الدخل - ، الأمر الذي يلزم معرفة تأثيرها أيضاً على إمكانية مقارنة التقارير المالية لتلك المنشآت ، ووجد أن الدراسة قامت على الفروض التالية :

1. يتحسن الوضع المالي للمنشآت الألمانية والإيطالية وذلك عقب إعتماد تلك المنشآت معايير (IFRS) .

٢. تتأثر بنود القوائم المالية في ظل اعتماد الألمانية والإيطالية معايير (IFRS).
٣. تتأثر التقارير المالية للمنشآت الألمانية والإيطالية بعد تبني معايير (IFRS).
٤. يؤثر إتباع المنشآت الألمانية والإيطالية معايير (IFRS) على نتائج المؤشرات المالية الرئيسية في مجالات (السيولة والربحية والرافعة المالية والنشاط).

قامت الدراسة بالتطبيق على عينة تضم ٣٠ منشأة من المنشآت الألمانية والإيطالية المدرجة في أسواق الأوراق المالية المحلية (البورصة).

وتوصلت الدراسة إلى التالي :

- يؤدي إتباع المنشآت الألمانية والإيطالية معايير (IFRS) إلى زيادة الربحية ومن ثم إلى موقف مالي أفضل لذلك المنشآت.
- تعكس القوائم المالية الخاصة بالمنشآت الألمانية والإيطالية أعلى قيمة للموجودات والمطلوبات وحقوق المساهمين والأرباح وذلك بعد إعتماد معايير (IFRS).
- تسمح معايير (IFRS) بإمكانية مقارنة التقارير المالية بين المنشآت الإيطالية والألمانية ، حيث يتم إعداد بيانات مالية موحدة للتقارير المالية وفقاً للمعايير الدولية (IFRS) ، وعلى النقيض فإن التقارير المالية المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة المحلية المختلفة تتسبب في عدم القدرة على إحداث مقارنة بين التقارير المالية للمنشآت.

- ترتفع المؤشرات المالية الرئيسية في مجالات (السيولة / الربحية / النشاط / الارتفاع المالية) في ظل إعتماد المنشآت الألمانية والإيطالية معايير (IFRS)

القسم الثاني : الدراسة التطبيقية

١- عينة الدراسة :

- و عند تطبيق الدراسة ، فقد تم اختيار مفردات الدراسة (وحدة المعاينة) بطريقة تحكمية (عينة حكمية غير احتمالية) ، وذلك للأسباب التالية :
- صعوبة استقصاء جميع مفردات مجتمع الدراسة ، وخاصة الأكاديميين من أعضاء هيئة التدريس نظراً لعامل الوقت والجهد والتكلفة .
 - صعوبة الاتصال بوحدة المعاينة ، حيث تتمثل في العاملين بمكاتب المحاسبة ، وتم اختيار عينة تشمل مكاتب المحاسبة ذات أحجام مختلفة .
 - إمكانية التحكم في اختيار المحللين الماليين النشطين في البورصة المصرية . ولقد تم اللجوء إلى أسلوب العينة التحكمية من أجل الوفاء بمتطلبات البحث ، وقد روبي في هذه العينة أن تكون ممثلة للمجتمع محل الدراسة وأن تطبق عليها المواصفات المطلوب لأغراض الدراسة .

وقد تكونت العينة من :

- (٦٠) من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية في تخصص المحاسبة والمراجعة وذوي الاهتمام الوثيق بموضوع الدراسة .
(٧٥) من العاملين بمكاتب المحاسبة .
(٧٠) من المحللين الماليين العاملين في سوق الأوراق المالية .
- ### ٢- أساليب جمع وتحليل البيانات:

قامت الباحثة بتوزيع قائمة الاستقصاء على مفردات مجتمع البحث وشرح الهدف من البحث والغرض من قائمة الاستقصاء لهم لضمان جودة ما يتم الحصول

عليه من بيانات ، وقد كانت نسبة الاستجابة جيدة من قبل مفردات عينة البحث ، كما هو موضح بالجدول التالي :

جدول رقم (١)

استجابات فئات الدراسة

الاستثمارات الصحيحة		الاستثمارات المستبعدة		الاستثمارات الواردة		عدد الاستثمارات الموزعة	فئات الدراسة
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد		
% ٩٤.٤٥	٥١	% ٥.٥٥	٦	% ٩٠.٠٠	٥٤	٦٠	أعضاء هيئة التدريس
% ٩٣.٢٤	٦٢	% ٦.٧٦	٩	% ٨٨.٦٦	٦٧	٧٥	مكاتب المحاسبة
% ٩٤.٤٥	٦٠	% ٥.٥٥	٧	% ٩١.٤٢	٦٣	٧٠	المحللين الماليين
% ٩٤.٠١	١٧٣	% ٥.٩٩	٢٢	% ٩٠.٠٠	١٨٤	٢٠٥	الإجمالي

٣- اختبارات الفروض :

أولاً : اختبار الفرض الأول :

" لا توجد فروق معنوية بين عينة الدراسة حول مدى إمكانية معايير التقارير المالية الدولية الحديثة (IFRS) على توفير بيئة معلومات مناسبة للتحليل المالي "

وباستخدام تحليل كروسكال والاس لقياس الاختلاف بين آراء كلاً من الأكاديميين ، ومكاتب المحاسبة ، والمحللين الماليين حول المحاور التي يرتكز عليها تطبيق معايير التقارير الدولية الحديثة (IFRS) وذلك حتى تعمل على توفير بيئة معلومات مناسبة للتحليل المالي والتي يلخصها الجدول التالي رقم (٢)

المعنوية	P-Value	Chi-Square	البيان
غير معنوية	٠.٩٧٨	٠.٠٤٤	الاهتمام بضرورة تقييم الأداء والتحليل المالي في المنشأة الاقتصادية (X1.1)
غير معنوية	٠.٦٠٨	٠.٩٩٤	الدراسة الجيدة لمفهوم وأهمية وضع المعايير المحاسبية الدولية وكذلك الهيئات المسؤولة عن إصدار تلك المعايير(X1.2)
غير معنوية	٠.٧٤٠	٠.٦٠٢	الأخذ في الاعتبار جميع عوائق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (" IFRS- IAS ") كاختلاف الثقافة بين الدول وكذلك اختلاف كلا من النظام القانوني والضرائب والنظام السياسي وأسواق رأس المال (X1.3).).
غير معنوية	٠.٨٢٨	٠.٣٧٩	تحديد آثر اتباع معايير (IFRS) على التحليل المالي بالمنشأة (X1.4)
غير معنوية	٠.٩٠١	٠.٢٠٨	الإلمام بفوائد التحليل المالي بواسطة قائمة التدفقات النقدية (X1.5)

يتضح من الجدول السابق عدم معنوية الفرق بين متوسط آراء فئات الدراسة حول المحاور التي يرتكز عليها تطبيق معايير التقارير الدولية الحديثة (IFRS) وذلك حتى تعمل على توفير بيئة معلومات مناسبة للتحليل المالي ، وذلك عند مستوى معنوية ٥% ، حيث أن قيم (P-Value) أكبر من مستوى المعنوية مما يدل على عدم وجود اختلاف بين آراء فئات الدراسة .

ويتضح من كل جوانب الاتفاق بين فئات الدراسة أن هناك اتفاق بين فئات الدراسة حول المحاور التي يرتكز عليها تطبيق معايير التقارير الدولية الحديثة (IFRS) وذلك حتى تعمل على توفير بيئة معلومات مناسبة للتحليل المالي .

ما سبق فإنه يتم قبول الفرض الأول وهو " لا توجد فروق معنوية بين عينة الدراسة حول مدى إمكانية معايير التقارير المالية الدولية الحديثة (IFRS) على توفير بيئة معلومات مناسبة للتحليل المالي "

ثانياً : اختبار الفرض الثاني :

" لا توجد فروق معنوية بين عينة الدراسة حول الدور الذى تلعبه معايير المحاسبة الدولية (IAS,IFRS) في تحسين جودة المعلومات المحاسبية. "

وباستخدام تحليل كروسكال والاس لقياس الاختلاف بين آراء كلاً من الأكاديميين ، ومحاتب المحاسبة، والمحللين الماليين حول الدور الذى تلعبه معايير التقارير المالية الدولية الحديثة (IFRS) في تحسين جودة المعلومات المحاسبية والتي يلخصها الجدول التالي رقم (٣).

الدور الذى تلعبه معايير التقارير المالية الدولية الحديثة (IFRS) في تحسين جودة المعلومات المحاسبية باستخدام تحليل كروسكال والاس جدول رقم (٣)

المعنوية	P-Value	Chi-Square	البيان
غير معنوية	٠.٢٥٦	٢.٧٢٨	- دور معايير المحاسبة الدولية في تقديم قوائم مالية وفق أسس مختلفة، وذلك من خلال دراسة دورها بالنسبة (X2.1)
غير معنوية	٠.٤٩٣	١.٤١٦	• القوائم المالية القطاعية . (X2.1.1) • لقوائم المالية ذات الغرض العام (X2.1.2)
غير معنوية	٠.٦٩٨	٠.٧١٨	• القوائم المالية المرحلية . (X2.1.3)
غير معنوية	٠.٤١٦	١.٧٥٤	- دور معايير المحاسبة الدولية في توفير الأسس العامة لعرض المعلومات في القوائم المالية في ظل

غير معنوية	٠.٤١١	١.٧٨٠	الاعتبارات التالية: (X2.2)
غير معنوية	٠.٤٠٢	١.٨٢٤	• العرض العادل والامتنال لمعايير التقارير المالية الدولية الحديثة (IFRS) (X2.2.1)
غير معنوية	٠.٦٣٢	٠.٩١٨	• فرضية استمرارية المنتشرة. (X2.2.2)
غير معنوية	٠.٦٣٦	٠.٩٠٥	• أساس الاستحقاق المحاسبي. (X2.2.3)
غير معنوية	٠.٧٧١	٠.٥١٩	• الاتساق في العرض. (X2.2.4)
غير معنوية	٠.٣٢٧	٢.٢٣٣	• الأهمية النسبية. (X2.2.5)
غير معنوية	٠.٣٦٩	١.٩٩٥	• المقاصلة. (X2.2.6)

يتضح من الجدول السابق عدم معنوية الفرق بين متوسط آراء فئات الدراسة حول الدور الذي تلعبه معايير المحاسبة الدولية (IAS,IFRS) في تحسين جودة المعلومات المحاسبية ، وذلك عند مستوى معنوية ٥٪ ، حيث أن قيم (P-Value) أكبر من مستوى المعنوية مما يدل على عدم وجود اختلاف بين آراء فئات الدراسة .

ويتضح من كل جانب الاتفاق بين فئات الدراسة أن هناك اتفاق بين فئات الدراسة حول الدور الذي تلعبه معايير المحاسبة الدولية (IAS,IFRS) في تحسين جودة المعلومات المحاسبية .

مما سبق فإنه يتم قبول الفرض الثاني وهو " لا توجد فروق معنوية بين عينة الدراسة حول الدور الذي تلعبه معايير المحاسبة الدولية (IAS,IFRS) في تحسين جودة المعلومات المحاسبية ".

٤- النتائج والتوصيات :

١/ نتائج الدراسة :

١. هناك العديد من المحاور التي يرتكز عليها تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة (IFRS) وذلك حتى تعمل على توفير بيئة معلومات مناسبة للتحليل المالي وكان من أهم هذه المحاور ما يلى : الإمام بفوائد التحليل المالي بواسطة قائمة التدفقات النقدية ، تحديد آثر إتباع معايير (IFRS) على التحليل المالي بالمنشأة ، الاهتمام بضرورة تقييم الأداء والتحليل المالي في المنشأة الاقتصادية .

كما أن هناك العديد من المحاور الأخرى علاوة على ما سبق ذكره وهي : الأخذ في الاعتبار جميع عوائق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IAS,IFRS) " كاختلاف الثقافة بين الدول وكذلك اختلاف كلاً من النظام القانوني والضرائب والنظام السياسي وأسواق رأس المال " ، والدراسة الجيدة لمفهوم وأهمية وضع المعايير المحاسبية الدولية وكذلك الهيئات المسؤولة عن إصدار تلك المعايير .

أما على الجانب الميداني فقد احتل كلاً من : الإمام بفوائد التحليل المالي بواسطة قائمة التدفقات النقدية ، تحديد آثر إتباع معايير (IFRS) على التحليل المالي بالمنشأة ، الاهتمام بضرورة تقييم الأداء والتحليل المالي في المنشأة الاقتصادية الترتيب الأول والثاني والثالث من بين هذه المحاور وذلك بمتوسطات حسابية قدرها ٣.٩٦ ، ٣.٦٢ ، ٣.٩١ على التوالي ولكن كان هناك بعض الفروق الطفيفة بين العينة حول أهمية هذه المحاور .

٢. يؤدى إتباع المنشآت معايير المحاسبة الدولية (IAS,IFRS) إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية ويطلب ذلك دراسة عدة بنود والتي من أهمها :

دور معايير المحاسبة الدولية في تقديم قوائم مالية وفق أسس مختلفة وذلك بالنسبة لقوائم المالية القطاعية ، القوائم المالية ذات الغرض العام ، القوائم المالية المرحلية ، وكذلك دور معايير المحاسبة الدولية في توفير الأسس العامة لعرض المعلومات في القوائم المالية في ظل الاعتبارات التالية :

العرض العادل والامتنال لمعايير التقارير المالية الدولية الحديثة (IFRS) ، فرضية استمرارية المنشأة ، أساس الاستحقاق المحاسبي ، الاتساق في العرض ، الأهمية النسبية ، وأخيراً المقاصلة .

أما عن الجانب الميداني فقد أتضح عدم معنوية الفروق بين عينة الدراسة حول البنود الواجب دراستها لتوضيح الدور الذي تلعبه معايير التقارير المالية الدولية الحديثة (IFRS) في تحسين جودة المعلومات المحاسبية ، وحصلت جميع البنود على متوسطات حسابية مرتفعة ، غير أنه كان هناك بعض الاختلاف الطفيف بين فئات الدراسة في ترتيب أهمية هذه البنود .

٢/٥ التوصيات :

١. توصى الباحثة بضرورة دراسة المحاور التي يرتكز عليها تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة (IFRS) وذلك للعمل على توفير بيئة معلومات مناسبة للتحليل المالي .
٢. يجب الاهتمام بضرورة تحسين البنية المحاسبية في مصر لأن ذلك سيعود بنتائج إيجابية خاصة على الاقتصاد المصري .
٣. يجب العمل على إنتهاج نفس الأسلوب الذي اتخذته الدول المتقدمة عندما جعلت معايير المحاسبة الدولية هي الأساس عند القيام بالتحليل المالي لقوائم المالية .
٤. يجب عدم الإغفال عن الدور الذي تلعبه معايير التقارير المالية الدولية الحديثة (IFRS) في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وما يتربّط عليه من تمكين مستخدمي تلك المعلومات من ترشيد قراراتهم المختلفة .

المراجع :

اولاً: المراجع العربية :

- د. أحمد حلمى جمعة ، "تأثير استخدام محاسبة القيمة العادلة فى تطوير البيانات والمؤشرات المالية فى سوق عمان المالى دراسة تطبيقية مقارنة " ، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، العدد الثامن والسبعين . ٢٠١١ ،
- د. يحيوى مفيدة ، د. عريف عبد الرزاق ، "أثر المعايير الدولية (IAS-IFRS) على التحليل المالى بالمؤسسة" ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق - فرع بنها ، العدد الأول ، ٢٠١٠ .

ثانياً : المراجع الأجنبية

- Annette M , " International Accounting Standards " , *South Eastern Actuaries Conference Fall Meeting* , Atlanta , Goorgia , NAIC , November 2003.
- Aubert F & Grudnitski G , " The Impact And Importance Of Mandatory Adoption Of International Financial Reporting Standards In Europe " , *The Accounting Review Financial*, September 2006 .
- Cordazzo M , " Transition To IFRS In Germany And Italy : Impact On Companies Reporting Performance " , *The Accounting Review Financial* , November 2012 .
- Tan T & Others , " Foreign Analyst Following And Forecast Accuracy Around Mandated IFRS Adoptions " , *Journal Of British Accounting Review Financial* , 2011 .
- Wittington G , " The Adoption Of International Accounting Standards In The European Union" , *Journal Of European Accounting Review* , April 2011 .